

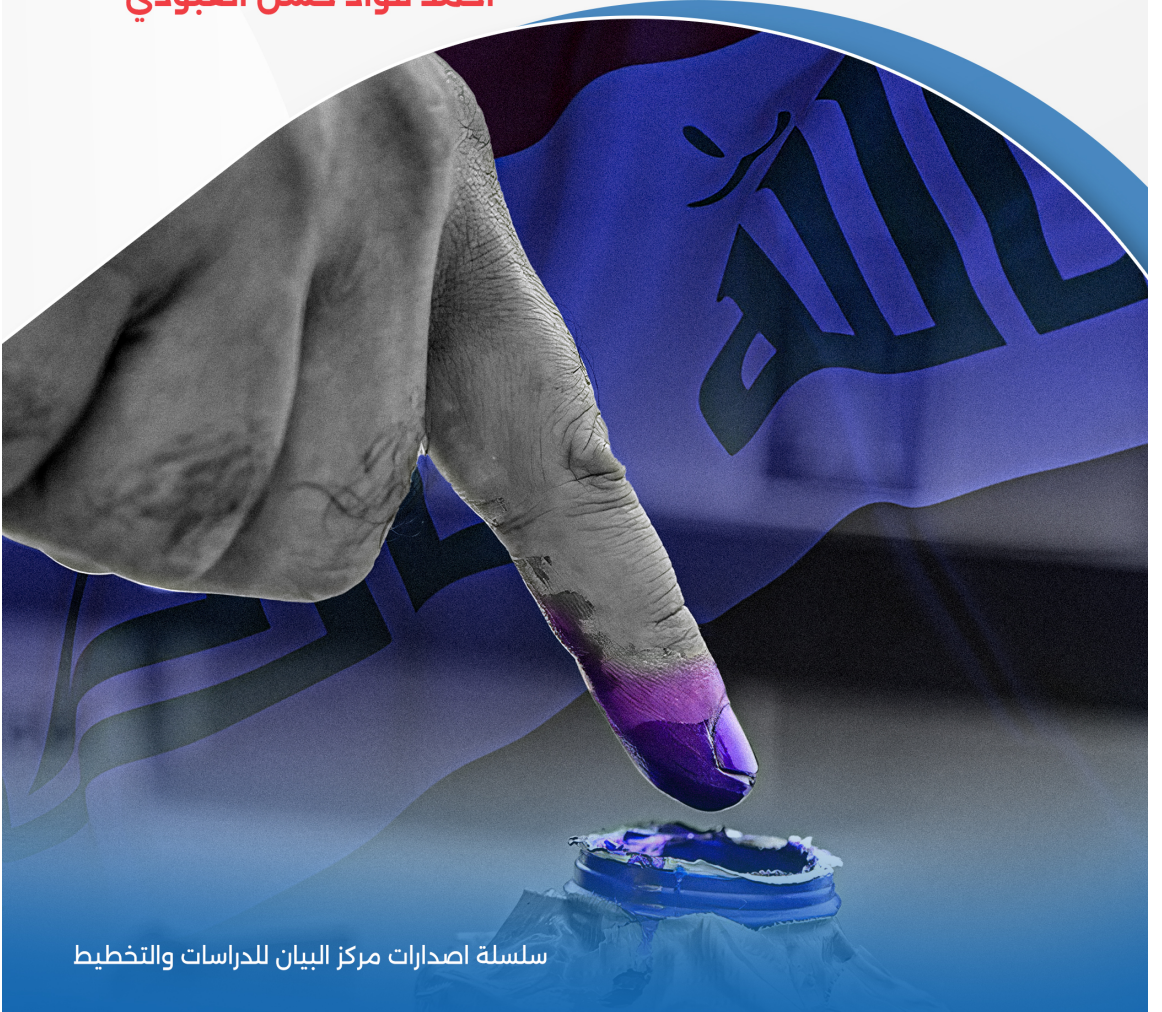


مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مقال رأي

الاثقال والتوازنات الانتخابية للقوى المشاركة في الانتخابات المحلية 2023

أحمد فؤاد حسن العبودي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الإثقال والتوازنات الانتخابية للقوى المشاركة في الانتخابات المحلية 2023

أحمد فؤاد حسن العبودي *

مقدمة

بعد مضي أكثر من أربع سنوات على قرار مجلس النواب العراقي في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 بتعليق عمل مجالس المحافظات العراقية على إثر تصاعد الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإجراء إصلاحات حكومية وإنهاء عمل المجالس المحلية في المحافظات، وعلى الرغم من أن إنهاء عمل المجالس المحلية بحاجة لتعديلات دستورية - صعبة التنفيذ لأسباب كثيرة - إلا إن قرار مجلس النواب صدر وبتوافق اغلب المكونات السياسية بتجميد عمل المجالس المحلية، ولكن الاستمرار بتعليق عمل المجالس المحلية يمثل مخالفة صريحة لما نص عليه الدستور الدائم لسنة 2005، واضراراً بالنظام اللامركزي، فضلاً عن تفرد المحافظين بإدارة المحافظات دون وجود سلطة تراقب عملهم.

وبعد أن تشكلت حكومة السيد السوداني، جاء قرارها بضرورة إجراء انتخابات محلية في المحافظات لما يمتلئه توقفها من مخالفة دستورية، فضلاً عن اعتقاد حكومة السوداني بضرورة تغيير بعض المحافظين ليتمكن من إطلاق المشاريع الخدمية ومتابعة إنجازها مع محافظين جدد، وكذلك يؤمن بوجود مجالس محلية تراقب ادائهم بشكل يسير، فيما يبقى تركيز الحكومة المركزية منصباً على الملفات الرئيسية، وبالفعل أُجري تعديل قانون الانتخابات الذي دعمته وصوتت له القوى السياسية المشككة للحكومة والمنضوية في تحالف جامع للمكونات (تحالف إدارة الدولة)، وبعد أن صدر التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018، صار لزاماً على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الشروع بتهيئة كوادرها للتحضير لإجراء انتخابات مجالس المحافظات وإصدار جدول عملياتها الخاص بالانتخابات.

وبشكل متصل، فإن حكومة السيد السوداني وفرت جميع المستلزمات المادية والقانونية والإجرائية لتسهيل مهام المفوضية في الإسراع بإجراء الانتخابات المحلية. وأصدرت الحكومة مجموعة قرارات داعمة للمفوضية لغرض إنجاز مهامها، وبالفعل مضت المفوضية في تحديد يوم 18/12 2023 موعداً ليوم الاقتراع العام، ويسبقه التصويت الخاص بيومين، حيث أُجريت انتخابات مجالس المحافظات في (15) محافظة عراقية، عدا محافظات إقليم كردستان العراق، بما في ذلك محافظة كركوك التي تجري فيها أول انتخابات محلية.

* ماجستير علوم سياسية - باحث أقدم في مجلس النواب العراقي.

وعلى إثر ذلك، تقدمت التحالفات والأحزاب بطلبات المشاركة بالانتخابات المحلية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، إلا أن الكتلة الصدرية التي أعلنت بشكل واضح عدم مشاركتها، الأمر الذي قاد إلى تغيير في أحجام القوى المشاركة في الانتخابات 2023، تختلف عما هي عليه لو أن الكتلة الصدرية اشتركت في هذه الانتخابات، صحيح أن مقاطعة الكتلة الصدرية للانتخابات المحلية جاءت وفقاً لقرأة سياسية، ولكنها فنياً تركت آثارها وساعدت في تقوية الأحزاب المشاركة في الانتخابات، التي تمكنت فيما بعد من تقاسم السلطة في المحافظات.

بالمحصلة النهائية؛ افضت عدم مشاركة الكتلة الصدرية في الانتخابات المحلية لعام 2023 تغيرات كبيرة انعكست على واقع التوازنات والانتقال الانتخابية للقوى المشاركة في الانتخابات، وهو ما تسعى هذه الدراسة لبيانها حيث افترضت الدراسة مشاركة الكتلة الصدرية في هذه الانتخابات المحلية بناءً على أصوات الكتلة الصدرية التي حصلت عليها في انتخابات 2021 وتجلت هذه المتغيرات بالآتي:

أولاً: التغير في نسبة المشاركة الانتخابية

بلغ عدد المصوتين في الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات نحو (6,230,942) من مجموع الناخبين المحدثين بايومترياً والبالغ عددهم (16,158,788) أي ان نسبة المشاركة لم تتجاوز (38.6%) من مجموع الناخبين المحدثين بطاقاتهم الانتخابية، ولكن إذا ما تم احتساب نسبة المشاركة من مجموع الناخبين الكلي - المحدثين بايومترياً وغير المحدثين - والبالغ عددهم نحو (23,557,241) ناخب في الـ (15) محافظة التي جرت فيها الانتخابات المحلية باستثناء محافظات كردستان العراق فإن نسبة المشاركة ستكون بحدود (26.5%)، ولكن هذا لا يتماشى مع قانون الانتخابات رقم (4) لسنة 2023 في تعديله الثالث، وبالتحديد المادة (5) البند رابعاً حيث نصت على أن يكون الناخب (مسجلاً في سجل الناخبين وفقاً لأحكام هذا القانون ويمتلك بطاقة انتخابية محدثة بايومترياً طويلة الأمد تُستخدم في الاقتراع) أي أن ليس كل من تمتع بالحقوق السياسية يحق له المشاركة في الانتخابات كما في انتخابات 2021، بل حصر المشاركة على من يمتلك بطاقة بايومترية طويلة الأمد، وهذا يعزز القول بأن احتساب نسبة المشاركة يُستخرج من مجموع الناخبين الذين يمتلكون بطاقة بايومترية طويلة الأمد.

وبقدر تعلق الأمر بما تفرضه هذه الورقة التي حاولت الوقوف على التغييرات التي ستحصل في الانتخابات المحلية فيما لو شاركت الكتلة الصدرية فيها، فإن نسبة المشاركة ستكون أعلى قطعاً، حيث يُضاف إلى مجموع الناخبين المشاركين في الاقتراع للانتخابات المحلية 2023، والبالغ

عدددهم (6,230,942) مصوّتاً، الأصوات التي حصلت عليها الكتلة الصدرية في انتخابات عام 2021 والبالغة (885,310) صوت في عموم المحافظات، حينها سيصبح مجموع المصوتين (7,116,252) مصوّتاً، وهذا سينعكس قطعاً على نسبة المشاركة الكلية فإنها ستكون (44%) بدلاً من (39%) التي أعلنت عنها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كما هو موضح (الجدول-1) .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أمرين؛ الأول أن جماهير الكتلة الصدرية يمتلكون بطاقات ناخب طويلة الأمد، فضلاً عن ذلك فإن أعداد الجماهير المؤيدة للكتلة الصدرية في حالة تزايد بسبب الناخبين الجدد الذين يُضافون إلى سجل الناخبين، والثاني فإن موقف الكتلة الصدرية في هذه الانتخابات لم يقف عند حدود المقاطعة فقط، بل تعداها إلى إطلاق حملات ترويجية تحث الناخبين في مناطق ائقاهم الانتخابية بعدم تحديث بطاقاتهم الانتخابية أو المشاركة في الانتخابات المحلية.

(الجدول - 1) نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية 2023

نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية 2023 في حال افتراض مشاركة الكتلة الصدرية					
العنوان	مجموع الناخبين الكلي	الناخبين المحدثين بايومتريا	المصوتين	نسبة المشاركة من مجموع الناخبين الكلي	نسبة المشاركة من مجموع المحدثين بايومتريا
الانتخابات المحلية بدون مشاركة الكتلة الصدرية	23557241	16158788	6230942	26.5%	38.6%
الانتخابات المحلية مع فرضية مشاركة الكتلة الصدرية	23557241	16158788	7116252	30.2%	44.0%

ثانياً: الاوزان الانتخابية للمكونات

إن تحليل نتائج انتخابات مجالس المحافظات 2023 ومتابعة كيفية توزيع المقاعد على المكونات الثلاثة (شيعة، سنة، كرد) تظهر أن أحزاب وتحالفات المكون الشيعي التي شاركت في انتخابات مجالس المحافظات حصلت على (185) مقعداً، أي حازت على نسبة (67%) من مجموع المقاعد البالغ عددها (275) مقعداً، وحصلت تحالفات وأحزاب المكون السني على (76) مقعداً، أي بنسبة (28%) من إجمالي المقاعد، بينما حصلت أحزاب وتحالفات المكون الكردي على (14) مقعداً، وبنسبة (5%) من مجموع المقاعد، وباستثناء مقاعد كوتا الأقليات التي يبلغ مجموعها (10) مقاعد، فإن مجارة فرضية مشاركة الكتلة الصدرية وفقاً لنتائجهم في آخر انتخابات شاركوا بها - الانتخابات البرلمانية 2021- إذ أنها ستحدث فرقاً في النتائج أعلاه. حيث ستكون مقاعد المكون الشيعي (191) مقعداً، وبشكل أدق أن المكون الشيعي سيحصل على (6) مقاعد إضافية لو اشتركت الكتلة الصدرية في الانتخابات المحلية 2023، بينما تراجع نتائج المكون السني من (76) مقعداً إلى (70) أي خسارة (6) مقاعد. بتعبير آخر، أن عدم مشاركة الكتلة الصدرية أسهمت بخسارة المكون الشيعي (6) مقاعد لصالح المكون السني، على الرغم من أن القوى الانتخابية الشيعية تقاسمت المقاعد الأخرى التي كانت ستحصل عليها الكتلة الصدرية في المحافظات ذات التنافس الشيعي- الشيعي، أما نتائج المكون الكردي، فإنها بقيت بمنأى عن أي تغيير وسيحتفظ المكون الكردي بـ(14) مقعداً حتى لو اشتركت الكتلة الصدرية، ولعل (الجدول-2) يوضح توزيع المقاعد على المكونات الرئيسة (الشيعة، السنة، الكرد) وكيف تغيرت الأثقال الانتخابية للمكونات بعد افتراض مشاركة الكتلة الصدرية وفقاً لنتائجها الحاصلة عليها في انتخابات عام 2021.

(الجدول-2) توزيع مقاعد الانتخابات المحلية 2023 على المكونات

توزيع مقاعد مجالس المحافظات 2023 على المكونات					
ت	المكون	الأدزاب الحاصلة على مقاعد	عدد مقاعد المكون	المحافظات التي حصلت مقاعد	النسبة
1	الشيعة	26	185	13	67%
2	السنة	16	76	7	28%
3	الکرد	4	14	3	5%
المجموع		46	275		100%
التغير في توزيع مقاعد مجالس المحافظات 2023 على المكونات فيما لو شاركت الكتلة الصدرية					
1	الشيعة	24	191	13	69%
2	السنة	15	70	6	25%
3	الکرد	3	14	3	5%
المجموع		42	275		100%

يتضح من (الجدول-2) أعلاه أن غياب الكتلة الصدرية عن انتخابات 2023 قاد إلى تراجع عدد مقاعد المكون الشيعي من (191) مقعداً يُفترض الحصول عليها في حال مشاركتهم إلى (185) مقعداً، وهي المقاعد التي حصل عليها المكون الشيعي في انتخابات 2023، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة مشاركة جمهور المكون السني في الانتخابات ضمن المحافظات المختلطة، لا سيما وأن المقاعد التي سيفقدها المكون الشيعي لصالح المكون السني هي في محافظتي بغداد وباق (5) مقاعد، ومقعد في محافظة واسط.

ثالثاً: توزيع مقاعد على الأحزاب والتحالفات

إن فرضية إدخال أصوات الكتلة الصدرية المتحققة في انتخابات عام 2021 على نتائج انتخابات مجالس المحافظات 2023 ستحدث تغيير كبير في الحجم الانتخابية، ولا ينحصر هذا التغيير على نسب تمثيل المكونات الاجتماعية وفي أي المحافظات حصلت على مقاعد ومن الذي سيحصل عليها من القوى المشاركة، بل يتخطاه إلى مساحات التنافس الانتخابي داخل المكون الشيعي-الأحزاب الشيعية- وكيف توزعت مقاعد الكتلة الصدرية على التحالفات والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، ومن هو المستفيد الأكبر من عدم مشاركة الصدرين، وللحصول على نفس الاجابة يمكن السؤال عن ماذا لو اشتركت الكتلة الصدرية فمن سيكون المتضرر الأكبر من مشاركتها.

ولعل الإجابة على مثل هذه التساؤلات لا يسير وفق اجتهادات تخمينية، بل يحتاج إلى قراءة تحليلية فنية وفق معطيات وأرقام لتكون أكثر وضوحاً، حيث سيفضي إدخال أي متغير رقمي على نسبة المشاركة الانتخابية إلى تغيير الحجم والاوزان الانتخابية حتماً، لا سيما وأن الكتلة الصدرية تمتلك (885,310) صوت في عموم المحافظات التي جرت فيها الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات، وهذا يعني أن مشاركة الكتلة الصدرية سيغير الاثقال والحجم الانتخابية وربما التوازنات الانتخابية، وبما لا يمكن الحديث عن بقاء النتائج كما أعلنتها مفوضية الانتخابات، حيث ستحصل الكتلة الصدرية على صدارة القوى السياسية بواقع (43) مقعداً، في مجالس المحافظات ستخسر القوى السياسية المشاركة في الانتخابات بنسب متفاوتة كما موضح في (الجدول-3)، وبواقع (37) مقعداً من حصة المكون الشيعي و(6) مقاعد من حصة المكون السني من النتائج النهائية المصادق عليها، حيث إن مقاطعة الكتلة الصدرية الانتخابات المحلية أسهم بتوزيع مقاعدها التي كانت ستحصل عليها على (19) حزب وتحالف انتخابي، بما في ذلك القوى الكبيرة والصغيرة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نسبة الخسارة لهذه القوى متفاوت بشكل كبير فبعضها كالقوى الصغيرة تخسر بنسبة 100% بينما القوى الكبيرة لا تتجاوز خسارتها 20% من مجموع مقاعدها، ولا يقف الأمر عند التوازنات داخل المكون الشيعي بل يؤثر على المكون السني وخصوصاً في بغداد، وسيصبح مجموع المقاعد الشيعية في بغداد (35) مقعداً من أصل (49) مقعداً، بدلاً من (30) مقعداً التي تحصلت عليها القوى الشيعية في بغداد، هذا يعني أن المكون الشيعي يحصل على (5) مقاعد إضافية في بغداد لو اشتركت الكتلة الصدرية في الانتخابات المحلية 2023.

(الجدول-3) التغير في نتائج انتخابات 2023 بعد افتراض مشاركة الكتلة الصدرية

حجم التغير في نتائج انتخابات مجالس المحافظات 2023 لو اشتركت الكتلة الصدرية وفقاً لأصواتهم في عام 2021					
ت	الحزب/ التحالف	نتائج 2023	التغير في حال مشاركة الكتلة الصدرية	التغير في المقاعد	نسبة التغير
1	الكتلة الصدرية	0	43	43	
2	الحزب الديمقراطي الكردستاني	6	7	1	17%
3	تحالف تصميم	12	12	0	0%
4	الجمهير الوطنية	4	4	0	0%
5	كركوك قوتنا	5	5	0	0%
6	نينوى لاهلها	5	5	0	0%
7	تحالف ديالنتا الوطني	4	4	0	0%
8	التحالف العربي في كركوك	3	3	0	0%
9	الانبار هويتنا	3	3	0	0%
10	تحالف العقد الوطني	3	3	0	0%
11	الماكنة	2	2	0	0%
12	حركة الوفاء	2	2	0	0%
13	تحالف الإطار الوطني	3	3	0	0%
14	العزم المدني	2	2	0	0%
15	جبهة تركمان العراق	2	2	0	0%
16	القيادة	2	2	0	0%
17	تحالف قمم	2	2	0	0%
18	تحالف الحدياء الوطني	2	2	0	0%
19	الهوية الوطنية	2	2	0	0%
20	اتحاد اهل نينوى	2	2	0	0%
21	استحقاق ديالى	2	2	0	0%
22	المهمة	1	1	0	0%
23	حركة ادراك	1	1	0	0%
24	جمهورية المثني	1	1	0	0%
25	تحالف العروبة	1	1	0	0%
26	تحالف الانبار المتمد	1	1	0	0%
27	الحزب الوطني للتجديد	1	1	0	0%
28	السيادة	13	12	-1	-8%
29	الحسم الوطني	8	7	-1	-13%
30	تحالف عزم العراق	7	6	-1	-14%
31	ابداع كربلاء	7	6	-1	-14%
32	برنامج الشعب	2	1	-1	-50%
33	مدار	2	1	-1	-50%
34	الاتحاد الوطني الكوردستاني	1	0	-1	-100%
35	تجمع الفاو زاخو	1	0	-1	-100%
36	والقون	1	0	-1	-100%
37	خيمة واسط	1	0	-1	-100%
38	تحالف تقدم	21	19	-2	-10%
39	ايشر يا عراقي	9	7	-2	-22%
40	واسط اجمل	7	5	-2	-29%
41	تحالف قيم المدني	6	4	-2	-33%
42	اشرافة كاتون	5	3	-2	-40%
43	تجمع اجيال	2	0	-2	-100%
44	الاساس العراقي	6	3	-3	-50%
45	قوى الدولة الوطنية	24	20	-4	-17%
46	دولة القانون	35	28	-7	-20%
47	تحالف نينوى	43	35	-8	-19%
	المجموع	275	275	0	

ويشير (الجدول-3) إلى أن تحالف نبني واتتلاف دولة القانون وتحالف قوى الدولة الوطنية والأساس العراقي الأكثر خسارة من حيث المقاعد في حال اشتراك الكتلة الصدرية في الانتخابات المحلية، أما من حيث النسبة المئوية، فإن فرض مشاركة الكتلة الصدرية في انتخابات 2023 سيعني إقصاء بعض الأحزاب الصغيرة من الحصول على مقاعد في مجالس المحافظات، وهي كل من (تجمع الفاو زاخو، واثقون، خيمة واسط، تجمع اجيال) أما بالنسبة للمكون الكردي، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني سيخسر مقعده في محافظة ديالى لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني في حال لو اشتركت الكتلة الصدرية في الانتخابات المحلية الماضية، ووفقاً للنتائج النهائية التي أعلنت عنها مفوضية الانتخابات، فإن عدد الأحزاب والتحالفات التي تحصلت على مقاعد في عموم المحافظات التي أجريت فيها الانتخابات هي (46) بينما ستتقلص إلى (42) تحالفاً أو حزباً في حال لو اشتركت الكتلة الصدرية.

الخاتمة

أثار قرار زعيم الكتلة الصدرية السيد مقتدى الصدر، بالانسحاب ومقاطعة العمل السياسي الكثير من التساؤلات فيما إذا كانت هذه المقاطعة نهائية ام مؤقتة وتنتهي بانتهاء الانتخابات المحلية التي جرت في ديسمبر/ كانون الأول 2023، وبشكل واقعي لا يمكن ترجيح خيار أن هذه المقاطعة ستكون نهائية، ولكن هنالك مسارين لفهم وتوضيح أسباب قرار زعيم الكتلة الصدرية المفاجئ والجريء فبين من يرى أن السيد الصدر لا يريد مواجهة التحديات - السيناريوهات الخطرة- التي كان من المفترض أن تعصف بالعراق نتيجة ما يشهده الإقليم من تصعيد عسكري وسياسي سيفضي بالنهاية إلى إعادة توزيع الأدوار وبما يناسب الاحجام الحقيقية لكل القوى الإقليمية وما سيعكسه هذا التغيير على توازنات الداخل العراقي وعلى هذا الأساس جاء انسحابه من العملية السياسية وعدم المشاركة في الانتخابات منسجماً مع تلك القراءة لمجريات الأحداث، بينما يرى الفريق الآخر أن خيار السيد الصدر في اعتزال العمل السياسي ومقاطعة الانتخابات ما هو إلا تكتيك مرحلي ينتهي مع أقرب موعد لانتخابات نيابية قادمة. وعليه، لا يُعد قرار السيد الصدر بالمقاطعة قراراً نهائياً، بل هو محاولة تكتيكية مؤقتة، لا سيما بعد أن ترتب على غياب الكتلة الصدرية من الانتخابات المحلية 2023 تغيير في نسبة المشاركة الانتخابية، بالإضافة إلى تغيير في والأوزان الانتخابية بين المكونات من جهة، وداخل كل مكون من جهة أخرى وبالخصوص المكون الشيعي، فضلاً عن اقضاء الكتلة الصدرية من المناصب الأساسية في المحافظات التي جرت فيها الانتخابات.